الدكتاتورية والثورة

إيران _ التاريخ الحديث

الموت للظالم سواء كان الشاه أو القائد

ستروان ستيفنسون

الدكتاتورية

و

الثورة

الدكتاتورية
و
الثورة

إيران – التاريخ الحديث

ستروان ستيفنسون

الدكتاتورية والثورة

حقوق النشر © ٢٠٢٣ اللجنة الدولية للبحث عن العدالة

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو استخدامه بأي شكل دون الإشارة الصريحة إلى المؤلف. لطلب الإذن بالاستخدام، يرجى التواصل مع الناشر عبر الرابط:
https://isjcommittee.com/contact/

نشر لأول مرة في شباط/فبراير ٢٠٢٣
اللجنة الدولية للبحث عن العدالة(ISJ)

طبع بواسطة اللجنة الدولية للبحث عن العدالة (ISJ)
https://www.isjcommittee.com/

"ترى هؤلاء الدكتاتوريين على عروشهم، محاطين بحراب جنودهم وهراوات شرطتهم... ومع ذلك، في أعماق قلوبهم يكمن خوف غير معلن. إنهم يخشون الكلمات والأفكار: الكلمات المنطوقة في الخارج، والأفكار التي تتحرك في الداخل – وهي أكثر قوة لأنها محرّمة – ترعبهم. يظهر فأر صغير من الأفكار في الغرفة، فيدب الذعر حتى في نفوس أقوى الطغاة."

ونستون س. تشرشل

من خطابه "الدم والعرق والدموع"

يُهدى هذا الكتاب إلى كل من ناضل من أجل الحرية

والديمقراطية في إيران

على مدى المئة والعشرين عامًا الماضية.

نأمل أن يحققوا حلمهم قريبًا جدًا.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر للسفير لينكولن بلومفيلد جونيور، وللسيناتور جوليو ترزي، على صداقتهما، وحكمتهما، ودعمهما أثناء إعداد هذا الكتاب. كما أشكر صديقي العزيز منذ عقود أليخو فيدال كوادراس، رئيس اللجنة الدولية للبحث عن العدالة. وأعرب عن امتناني كذلك للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ومنظمة مجاهدي خلق، الذين لبوا جميع طلباتي المتعلقة بالوثائق والمعلومات ومواد البحث، دون أي اعتبار سياسي، دعمًا لهدفي في تأليف هذا الكتاب.

ستروان ستيفنسون

رئيس لجنة البحث عن العدالة (ISJ) لحماية الحريات السياسية في إيران

منسق حملة التغيير في إيران (CIC)

غلاسكو، اسكتلندا - يناير ٢٠٢٣

محتويات

تقديم.....١

تمهيد ٣

مقدمة.....٥

الفصل الأول
كيف ارتقى عقيد قوزاق ليصبح ملكًا فارسيًا.....٧

الفصل الثاني
محمدرضا شاه بهلوي، صناعة المستبد ١٢

الفصل الثالث
ظهور الدكتاتورية.....١٨

...

الفصل السابع
كشف النقاب عن أنصار الشاه ٢٢

تقديم

بينما يتابع العالم لمحات مقلقة من الانتفاضة الشعبية التي تجتاح إيران، والتي ازدادت حدتها منذ الاعتقال الوحشي وقتل امرأة تبلغ من العمر ٢٢ عامًا على يد "شرطة الأخلاق" في سبتمبر ٢٠٢٢ بسبب طريقة ارتدائها للحجاب، يبدو أن كثيرين في الغرب عاجزون عن استيعاب أهمية هذا الحدث الجلل.

أليس من الأجدر أن تنشغل الحكومات بمحاولة التوصل إلى اتفاق مع نظام طهران لكبح برنامجه النووي مقابل رفع العقوبات الاقتصادية؟ ألا ينبغي للدبلوماسيين أن يحثوا إيران وجيرانها على مواصلة الحوار وتسوية الخلافات؟ أليست دعوات المحتجين لإنهاء حكم رجال الدين وصفة للفوضى، كما حدث في دول أخرى في الشرق الأوسط بعد سقوط أنظمتها؟ أليس الواقع أن لا بديل قابل للحياة عن دكتاتورية الإسلام المتشدد في إيران؟

في هذا العرض الثري والبصير لتاريخ إيران السياسي منذ مطلع القرن العشرين، يسلط ستروان ستيفنسون الضوء بحدة مؤلمة على المخاطر الأخلاقية والجيوسياسية الناتجة عن "انفصال الدوائر السياسية الغربية عن واقع إيران".

فما كان ينبغي أن يكون معقدًا إدراك أن قادة إيران فقدوا أي ادعاء بشرعية الحكم حين تطلق قوات الأمن النار وتنهال بالضرب على شابات وتلميذات مدارس يطالبن بالخلاص من الطغيان في أكثر من ٣٠٠ مدينة. ومع ذلك، لا تزال حالة الالتباس قائمة.

ألم تعرف إيران دائمًا اضطرابات داخلية، من انقلاب ١٩٥٣ ضد مصدق إلى ثورة ١٩٧٩ واحتجاجات الحركة الخضراء عام ٢٠٠٩؟ ألم يستعد النظام الديني دائمًا سيطرته عند مواجهة الاحتجاجات خلال ٤٤ عامًا الماضية؟ وإذا ما سقط النظام، ألن يكون نجل الشاه الراحل، رضا بهلوي، خيارًا أكثر قبولًا من منظمة مجاهدي خلق ومظلتها السياسية "المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية" الذين وُصفوا لعقود بأنهم منظمة ماركسية، إرهابية، شبيهة بالطائفة؟

لمن لا يدرك فورًا السخرية المحقة في هذه الأسئلة، فإن هذا الكتاب يعد ترياقًا ضروريًا ودليلًا ممتازًا لفهم تاريخ إيران السياسي المعاصر المليء بالاضطرابات.

لا يكتفي ستيفنسون بتلخيص الوقائع المحورية المحيطة بالشخصيات السياسية الرئيسية في البلاد وتحدياتها المدنية، بل يكشف أيضًا اللعنة الحاسمة التي عطلت طموحات الإيرانيين الديمقراطية لأجيال، وهي التحالف

الفاسد والوحشي - سواءً كان ضمنيًا أم صريحًا - بين الملوك ورجال الدين في إيران.

وكان لابد من إلقاء هذا الضوء، في ظل إصرار السياسيين الغربيين والصحفيين على تجاهل الواجبات التي تفرضها عليهم مواجهة نظام شرير على المستوى العالمي.

ستروان ستيفنسون، عضو حزب المحافظين الاسكتلندي الذي مثل اسكتلندا في البرلمان الأوروبي لمدة ١٥ عامًا، هو تجسيد للمبادئ الديمقراطية. تركيزه منذ سنوات طويلة على انتهاكات حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، لا سيما في العراق وإيران، ومعرفته المباشرة بحقيقة منظمة مجاهدي خلق والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، منحتاه خبرة عميقة وثقلًا أخلاقيًا جعله من أبرز المنتقدين الدوليين للفاشية الدينية في إيران، وشاهدًا لا يُطعن في شهادته على الطبيعة الحقيقية وأهداف المقاومة المنظمة التي تقودها مريم رجوي.

فرغم عقود من الدعاية التي روج لها النظام، فإن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية هو حركة مقاومة نسائية القيادة، سلمية، مكرسة لسيادة الشعب، وفصل الدين عن الدولة، والمساواة بين الجنسين، وإنهاء عقوبة الإعدام، وتحقيق الشرعية السياسية عبر صناديق الاقتراع، والالتزام بالمعايير الدولية، وإيران خالية من السلاح النووي. ولم ينخرط أي من أعضائه في أعمال إرهابية.

لم يعد بوسع السياسيين الغربيين – أو المراسلين والأكاديميين وخبراء مراكز البحوث – أن يبقوا "منفصلين عن واقع إيران". فلو طُلب منهم الخضوع لاختبار حول ١٠٠ حقيقة أساسية واردة في هذا الكتاب عن تطور إيران السياسي، لفشل أغلبهم فشلًا ذريعًا.

بإنتاجه هذا العمل المتميز، لم يترك ستروان ستيفنسون لهم أي عذر.

السفير لينكولن بلومفيلد جونيور

مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية والعسكرية (٢٠٠١ - ٢٠٠٥)

ألكساندريا، فيرجينيا، يناير ٢٠٢٣

تمهيد

"عندما تكون الدكتاتورية واقعًا، تصبح الثورة واجبًا!" باسكال ميرسيه

هذا الكتاب ليس سردًا تاريخيًا شاملًا لإيران أو لعصرها الحديث، بل يركز على كيف أن مؤسستين متقادمتين في المجتمع الإيراني، هما الملكية ورجال الدين، تسببتا، سواء من خلال التواطؤ أو التنافس، في عرقلة تطور إيران ومنعها من التقدم الكامل في العصر الحديث، وأدت إلى شكل من أشكال الدكتاتورية.

فالأمر المشترك بينهما دائمًا هو الاستبداد، سواء بدعوى أنهما "ظل الله" أو "نائب الله" على الأرض، وحرمان المواطنين من الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية التي تشكل أساس المجتمع الحر والديمقراطي القائم على سيادة القانون.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، بدأت صحوة الإيرانيين وسعيهم الجاد للالتحاق بالعصر الحديث مع إصلاحات أمير كبير (ميرزا تقي خان فراهاني) الذي سعى لتحديث البلاد، إلا أن تلك الإصلاحات أحبطت من قبل الملك المطلق القاجاري وبلاطه الفاسد بتحريض من الإمبراطورية البريطانية.

وقاوم الإيرانيون التنازلات المهينة التي قدمتها الملكية للمصالح الأجنبية، وخاضوا ثورة دستورية عام ١٩٠٦ للحد من السلطة المطلقة للملكية وإنشاء هيئة تشريعية (المجلس). لكن الثورة أجهضت بتدخل روسيا القيصرية، واندلاع الحرب العالمية الأولى، ثم التدخل البريطاني لإعادة فرض الحكم المطلق.

مشروع تأميم النفط الذي أطلقته حكومة محمد مصدق الديمقراطية في الخمسينيات دفع نحو تحجيم الملكية، إلا أن انقلابًا مدعومًا من الخارج وبمساندة من رجال الدين الرجعيين ومليشياتهم، أطاح بمصدق وأعاد الملكية المطلقة.

وحين بدأ الشاه إصلاحات من الأعلى لتحديث إيران وتوسيع إنتاج النفط، في الوقت الذي حرم فيه الإيرانيين من حقوقهم الأساسية، واجهت محاولات الشعب لاستعادة حقوقه قمعًا وحشيًا من قبل الشرطة السرية (السافاك).

وحتى أنه أسس نظام الحزب الواحد ودعا كل من يعارض استبداده إلى مغادرة البلاد أو مواجهة السجن[1]. ومن هنا بدأت تتبلور ملامح ثورة ١٩٧٩.

مع سجن أو إعدام كل القادة والمفكرين الديمقراطيين على يد الملكية، ركب رجال الدين موجة الغضب المجتمعي ضد النظام الملكي، واستولوا على قيادة الثورة.

وبعد ٤٤ عامًا، تكشف السلطة الدينية المطلقة عن وجه آخر من أوجه الدكتاتورية ذاتها التي أعاقت تطور المجتمع الإيراني: الاستبداد وانعدام سيادة القانون القائم على حقوق الإنسان العالمية.

وخلال صيف ٢٠٢٢، وبينما كان هذا الكتاب يكتب، كانت إيران على أعتاب انتفاضة كبرى جديدة في سبتمبر. عبارة "هذه المرة مختلفة" كانت تتردد في أرجاء المجتمع الإيراني، بل وحتى بين المراقبين الأجانب.

ويفتقر النظام إلى الشرعية، وقد فقد تماسكه في القمة وبين أجهزته الأمنية، وهو غارق في الفساد وسوء إدارة الاقتصاد. ويواجه الملالي احتجاجات واسعة وغير مسبوقة، ونداءات لا هوادة فيها لإسقاطه. حتى على الصعيد الدولي، فإن سياسة استرضاء هذا النظام بدأت تفقد زخمها، فقد دعا البرلمان الأوروبي بأغلبية كبيرة إلى إدراج الحرس الثوري كمنظمة إرهابية في أوروبا، بينما كان هذا الكتاب ينشر في أواخر يناير.

إن إيران تعيش مجددًا لحظة ثورية. وقد حرم الإيرانيون في السابق من فرصة تحقيق الديمقراطية وبناء جمهورية حقيقية بفعل الانقلابات والتدخلات الأجنبية وتواطؤ أنصار الشاه ورجال الدين. أما اليوم، فقد نشأ بديل ديمقراطي حقيقي لا علاقة له بالملكية ولا برجال الدين، ويحمل رؤية تقودها مريم رجوي وخطتها ذات النقاط العشر لمستقبل إيران، مدعومة بتضامن محلي ودولي واسع بقيادة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية. هذه الرؤية تبشر بأمل جديد لتجنّب العودة إلى الاستبداد وتحقيق جمهورية ديمقراطية حقيقية.

[1] " إذا كان هناك أي شخص يرفض الانضمام إلى هذا الحزب السياسي... فإنه يستحق أن يكون في سجن في إيران... أو إذا شاء، يمكنه، بكل سرور، أن يغادر إلى حيثما يشاء".
(تصريح لمحمدرضا بهلوي نشر في صحيفة اطلاعات بتاريخ ٣ مارس ١٩٧٥)

مقدمة

بينما يسعى الشعب الإيراني للإطاحة بالدكتاتورية الدينية المتخلفة في إيران، يصبح من الأهمية بمكان ألا نغفل الإطار التاريخي الأوسع الذي تشكلت فيه هذه المعركة.

فالواقع السياسي والمجتمعي الإيراني مشبع بذكريات نضال دام ١٢٠ عامًا من أجل تحقيق شكل من أشكال الحكم الديمقراطي والمجتمع المفتوح، ذلك الذي يعتبر أمرًا بديهيًا في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية الراسخة.

وقد خيض هذا النضال في بعض مراحله ضد الشاهات المستبدين، وفي مراحله الحالية ضد رجال دين يدعون الحكم الإلهي المطلق.

كل من النظام الملكي والدكتاتورية الدينية ينكران حقوق الإنسان العالمية، ويدّعيان السلطة كـ"ظل الله" (الملكية) أو "نائب الله" (رجال الدين)، ويعتبران الشعب قاصرًا ويحتاج إلى وصاية، ويستمدان شرعيتهما من مصادر لا علاقة لها بصناديق الاقتراع أو حكم القانون الديمقراطي. وقد ارتكب كلاهما انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل الاعتقالات التعسفية، والمحاكمات الصورية، والتعذيب، والإعدامات السياسية.

كما فرض كل منهما فعليًا حكم الحزب الواحد، وأنكر التعددية، وقمع قطاعات واسعة من المجتمع، وحرم حرية التعبير والتجمع والصحافة، وجرد المواطنين من حقوقهم.

ففي حين وضعت الملكية مصالح القوى الأجنبية فوق مصلحة الأمة، استغل رجال الدين إيمان الناس وتدينهم لنهب ثرواتهم، وإشعال نيران الكراهية والعنف الطائفي والمغامرات الخارجية تحت شعار الحروب الدينية والتوسعية، على حساب الوطن.

يحاول هذا الكتاب، المؤلف من ٢٣ فصلًا، أن يقدم سردًا مختصرًا لتاريخ ملوك بهلوي الذين أطاحت بهم الثورة الشعبية عام ١٩٧٩، والنظام الديني الذي خلفهم بعد أن اغتصب روح الله خميني قيادة الثورة المناهضة للملكية.

تتناول الفصول الثلاثة الأولى الصعود غير الشرعي لملوك بهلوي عبر القمع والتدخلات الأجنبية، والسنوات التي سبقت الثورة. تليها فصول توضح كيف استغل رجال الدين، بقيادة خميني، التسامح الذي أبداه الشاه تجاههم – في مقابل سحقه للقوى الديمقراطية – ليستحوذوا على الثورة ويجهضوا تطلعاتها نحو الحرية.

ثم يكشف الكتاب عن بقايا النظام الملكي، ويعرض بعد ذلك لحركة المقاومة ضد النظام الديني. وتتناول الفصول من ٩ إلى ١٧ السياسات الداخلية والخارجية المدمرة للنظام، وتناقش الفصول ١٨ و١٩ تداعيات جرائم النظام واسترضائه من قبل الحكومات الغربية.

الفصل الأول

كيف ارتقى عقيد قوزاق ليصبح ملكًا فارسيًا

وُلِد رضا خان في قرية ألشت في محافظة مازندران عام ١٨٧٨، ثم نُقِل إلى طهران وانضم لاحقًا إلى لواء القوزاق وهو جندي شاب. كان رضا خان أمّيًا وكثيرًا ما وُصِف بأنه متنمر محلي[٢] خدم كزعيم للفرق الدينية في الاحتفالات العامة التي يقودها رجال الدين المحليون وعمل كمنفذ لقوانين المجتمع (يُشار إليه باسم لوتي[٣] باللغة الفارسية).

في عام ١٩٠٣، خدم رضا كحارس وخادم للقنصل العام الهولندي في طهران. وبسلوك طموح وقاسٍ، ارتقى إلى رتبة رقيب، وملازم أول، وعقيد، ثم عميد في لواء القوزاق الفارسي.

بدأ إنشاء فوج صغير للفرسان القوزاق، استنادًا إلى النموذج الإمبراطوري الروسي على يد ناصرالدين شاه (شاه قاجار)، في عام ١٨٧٩ كرمز للصداقة مع القيصر الروسي لموازنة الميل نحو البريطانيين في بلاط الشاه في ذلك الوقت. توسع الفوج لاحقًا ليصبح لواء القوزاق وكان قائده وضباطه من الروس الموالين تمامًا للإمبراطورية الروسية ونفذوا أوامر القيصر في إيران بحماية عرش القاجار مع تعريض الإيرانيين للسلوك المتغطرس لقادة القوزاق وقواتهم الذين كانوا من القوقاز والإيرانيين.

تدخل اللواء بعنف في العملية الديمقراطية الإيرانية الناشئة والثورة الدستورية عام ١٩٠٦ من خلال حل المجلس الأول[٤] (البرلمان) بالقوة، مما أدى إلى غرق إيران في أزمة سياسية استمرت حتى عام ١٩٢١ عندما قاد رضا خان، الذي أصبح الآن قائد قوة القوزاق، انقلابًا بدعم بريطاني ضد شاه قاجار الضعيف الذي فقد راعيه الإمبراطوري الروسي بعد صعود البلاشفة في روسيا السوفيتية التي تأسست حديثًا.

---

[٢] ميلاني، عباس. ٢٠١١. الشاه، لندن: ماكميلان، ص ١٤. في كتابه "مهمة من أجل بلدي"، يصف محمدرضا بهلوي، ابن رضا شاه، والده بأنه "أحد أكثر الرجال إثارة للخوف" الذين عرفهم على الإطلاق.

[٣] الناس اللوتي - ويكيبيديا (بالإنجليزية) Luti people - Wikipedia

[٤] كرونين، ستيفاني ١٩٩٧. الجيش وإنشاء الدولة البهلوية في إيران، ١٩٢١-١٩٢٦. آي. بي. توريس. ص ٦١.

في ظل حكم سلالة القاجار، كان التدخل الأجنبي من جانب روسيا وبريطانيا سببًا في تدمير إيران، ودفع الأمة إلى الخراب المالي والاقتصادي، والأزمة السياسية، والمواجهات الداخلية. وكان القاجار، الذين كانوا ضعفاء في مواجهة النفوذ الأجنبي، في حين مارسوا قمعًا عدوانيًا تجاه المواطنين الإيرانيين، قد تواطأوا مع روسيا ورجال الدين الإيرانيين الرجعيين ضد حركة ديمقراطية ناشئة في إيران نجحت في فرض قيود دستورية على النظام الملكي، لاستعادة سلطته المطلقة بعد عام ١٩٠٦.

وكشاهد على الأوقات التي كانت سائدة في إيران، ندد ويليام مورجان شوستر، وهو موظف مدني ومصرفي أميركي نزيه، وظفه المجلس الإيراني في عام ١٩١١ لضبط شؤون البلاد المالية بصفته أمينًا عامًا للخزانة، بتدخل القوى الإمبريالية في إيران في كتابه "خنق بلاد فارس"[٥] الصادر في عام ١٩١٢. ولم تدم جهود شوستر الصادقة لمساعدة الإيرانيين طويلًا، وسرعان ما أجبرته التهديدات الروسية على الرحيل. وقد أهدى كتابه إلى الشعب الفارسي، وكتب في مقدمة الكتاب في الثلاثين من إبريل/نيسان ١٩١٢: "لن يعيش دعاة الدستور في بلاد فارس الحديثة، ولن يكافحوا، ولن يموتوا في كثير من الحالات، عبثًا، إذا كان تدمير السيادة الفارسية قد ساعد بشكل ما في تعزيز إدراك العالم المتحضر لروح البلطجة الدولية التي طبعت سياسة العالم في عام ١٩١١."

وكتب شوستر: "على الرغم من النجاح الباهر الذي حققه القوميون الفرس في إجبار الشاه الراحل [الشاه القاجاري محمدعلي] على العزل والنفي من البلاد بعد انتهاكاته المتكررة لوعوده وأقسامه بمراعاة الدستور وحقوق شعبه بأمانة، فإن احتمالات قدرة بلاد فارس على التطور من الوضع المعقد الذي تواجهه، إلى حكومة مستقرة ومنظمة معقولة، كانت بعيدة كل البعد عن التشجيع."[٦]

بحلول عام ١٩٢١، كانت إيران التي عانت من الحروب التي شنتها القوى الأجنبية المتحاربة على أراضيها، وتدخل روسيا وبريطانيا، ونهب مواردها وعائداتها بموجب تنازلات استغلالية شديدة من قبل ملوك القاجار الضعفاء لشركات أوروبية خاصة على ما يبدو، تتجه نحو اضطرابات اجتماعية وسياسية حرضت على إحياء التنوير الذي أطلق عليه "صحوة الإيرانيين".

[٥] شوستر، ويليام مورغان. ١٩١٢. خنق بلاد فارس.

[٦] المرجع نفسه، ص ni (٥١).

وكانت الحركات الشعبية في الشمال والشرق[٧] ، والصحافة النابضة بالحياة، وطبقة التجار المتنامية، وانتشار المدارس الحديثة والتعليم، وازدياد الوعي بأن إيران يجب أن تنتقل إلى الحداثة وتزيل قيود الجهل والخرافات التي فرضها عليها رجال الدين، بالإضافة إلى العوائق والضرائب غير المبررة والنهب من قبل الملكية، فضلًا عن "البلطجة" من القوى الإمبريالية، جميعهم متحالفين ضد التغيير من أجل إطالة الوضع القائم، وكانوا في حالة غليان داخل المجتمع الإيراني.

وبعد أن دعمت بريطانيا الدستوريين الإيرانيين في الأشهر التي سبقت الثورة الدستورية في عام ١٩٠٦، وجدت أن "الصحوة الإيرانية" في عام ١٩٢١ غير مستساغة، وبعد سنوات عديدة من المنافسة مع روسيا رأت بريطانيا فرصة لتعزيز استراتيجيتها التجارية والسياسية الكبرى في إيران، على حساب الديمقراطيين الإيرانيين. وعلى أمل استغلال امتياز النفط الذي منحه ويليام نوكس دارسي، وتعزيز أمن الهند البريطانية، وتعزيز هزيمتها لألمانيا في الحرب العظمى، وإزاحة النفوذ الروسي المتضائل بعد الثورة البلشفية، اتخذت بريطانيا طريقًا خاطئًا في إيران.

في يناير/كانون الثاني ١٩٢١، تمت ترقية رضا خان إلى رتبة قائد لواء القوزاق من قبل الجنرال البريطاني إدموند أيرونسايد، وتحت إشراف بريطاني، سار واحتل طهران في ٢١ فبراير/شباط في انقلاب قضى فعليًا على الحركة الديمقراطية الإيرانية في مهدها.

في صباح الحادي والعشرين من فبراير/شباط، رأى المواطنون العاديون بيانًا من تسعة مواد يحمل توقيع "رضا، رئيس فرقة القوزاق التابعة لجلالة الملك والقائد العسكري لطهران"، وقد نُشر على الطرق العامة معلنًا بعبارات مشؤومة "أنا آمر" وأمر شعب طهران "بالهدوء والطاعة للأوامر العسكرية". فرض رضا خان الأحكام العرفية ونصب نفسه "رجلًا قويًا"، ووعد بإنقاذ إيران من الأزمة.

سرعان ما استولى رضا خان، الذي عُيِّن في البداية وزيرًا للحرب، على السلطة وأصبح رئيسًا للوزراء في عام ١٩٢٣. أجبر المجلس الإيراني الخاضع (البرلمان) على خلع الملك الغائب أحمد شاه في عام ١٩٢٥ وانتخاب نفسه شاهًا (ملكًا)، مما منح السيادة فعليًا لسلالة بهلوي التي تمت تسميتها حديثًا.

[٧] ومن الأمثلة الديمقراطية البارزة "حركة الغابة" التي قادها ميرزا كوجك خان في الشمال، وحركة خراسان التي قادها محمدتقي بسيان في محافظة خراسان في شمال شرق إيران.

رضا خان

بعد تتويجه شاهًا (ملكًا) لإيران في عام ١٩٢٦، شرع في ترسيخ قبضته في إيران ووضع بصمته على البلاد. وصادر بالقوة عقارات كبيرة تقدر مساحتها بأكثر من ٣ ملايين فدان في جميع أنحاء إيران، مما جعل أسرته الأغنى في البلاد[٨]. كما صادر ثروات الملكية الإيرانية من الزمرد والياقوت والماس والذهب والفضة والفن. وقمع الأقليات والحركات القومية والإثنية، ومارس التنمر على الصحافة الإيرانية الناشئة والمثقفين، وانتهك الدستور الإيراني لعام ١٩٠٦ وإرادة البرلمان دون عقاب، وشارك في الكشف الإجباري عن النساء في المجتمعات الإيرانية التقليدية، والعديد من المظالم الاستبدادية الأخرى التي جعلته سيئ السمعة باسم "رضا المتنمر"[٩].

[٨] وبحسب الكاتب حسين مكي في كتابه "تاريخ عشرين عامًا"، فقد تمت مصادرة هذه العقارات التي كانت مطلوبة بشدة في كيلان ومازندران وتنكابن ونور والعديد من المواقع الأخرى. وبحلول وقت عزله، يُعتقد أنه استولى بالقوة على ٤٤ ألف سند ملكية أرض من أصحابها. وفي مقال كتبه في صحيفة واشنطن بوست في الأول من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤١، أفاد الصحفي الأميركي في وكالة أسوشيتد برس والحائز على جائزة بوليتسر، دانييل دي لوس أن رضا شاه كان لديه ما يعادل ما بين ٢٠ مليون دولار إلى ٣٠٠ مليون دولار في حساباته المصرفية.

[٩] وبحسب كتاب "الماضي يخبرنا بالمستقبل"، فإن التقديرات تشير إلى أن ٢٤ ألف شخص قتلوا في سجن القصر وحده خلال فترة حكم رضا شاه، وكان معظمهم من الناشطين السياسيين والمثقفين والأقليات العرقية. ([*بالفارسية*:] "كذشته جراغ راه آينده است"، طهران: نيلوفر، ٢٠٠١، ص ١٥٨).

وأدت هذه السمة الشخصية إلى سقوط رضا خان. فبينما وصل إلى السلطة في انقلاب بريطاني بحت[١٠]، قادته ميوله إلى التحالف مع ألمانيا النازية بقيادة هتلر خلال الحرب العالمية الثانية. وانهارت استراتيجية اللعب بين طرفين ضد الآخر عندما انضمت بريطانيا والاتحاد السوفيتي إلى تحالف ضد الألمان. خوفًا من تعاون الشاه مع هتلر، احتل الحليفان إيران بشكل مشترك في عام ١٩٤١، كما دعوا ٣٠ ألف فرد أمريكي بعد انضمام الولايات المتحدة إلى الحرب، مما أجبر رضا شاه على التنازل عن العرش وتسليم العرش لابنه محمدرضا بهلوي.

[١٠] بريساك، شارين بلير. "انقلاب بريطاني بحت – كيف فاز رضا شاه بعرشه وكيف خسره| مجلة السياسة العالمية | مطبعة جامعة ديوك".

الفصل الثاني

محمدرضا شاه بهلوي

صناعة المستبد

هكذا بدأت فترة مضطربة في تاريخ إيران الطويل. سلم رضا خان ثروته وتاجه إلى ابنه الأكبر وهو في طريقه إلى الخروج من القصر الإمبراطوري. ولد ابنه محمدرضا عام ١٩١٩ في طهران، وكان الثالث من بين أحد عشر طفلًا. وبقدر ما كان رضا خان متنمرًا، كان الشاه الجديد روحًا مترددة وخجولة قبل أن يتمكن من اكتساب موطئ قدم لممارسة سلطته المكتشفة حديثًا.

وفي مذكراته أشار محمدرضا إلى مزاج والده العنيف، مضيفًا أنه كان "أحد أكثر الرجال المخيفين الذين عرفتهم على الإطلاق". نشأ محمدرضا تحت ظل رضا خان المهيمن والمخيف، وكان صبيًا غير آمن على نفسه إلى حد كبير. وبحسب الكتاب المرجعي "الشاه"، وصف محمدرضا والده في محادثات خاصة بأنه "قوزاقي بلطجي" لم يفعل الكثير كملك.[١١] اعتلى بهلوي الأصغر العرش في ١٦ سبتمبر/أيلول ١٩٤١. وبدا أن نقطة التحول في حكم الشاه تشبه إلى حد كبير حكم والده: انقلاب آخر برعاية أجنبية (في عام ١٩٥٣) أعاده إلى السلطة بعد أن طردته انتفاضة شعبية من البلاد.

وباعتباره شاهًا، كان محمدرضا عازمًا على متابعة سياسة خارجية موالية للغرب، وتشجيع الاستثمار الداخلي والتنمية الاقتصادية في إيران. وشجع الأميركيين على وجه الخصوص، الذين كانوا يميلون إلى اعتبار إيران مختبرًا للتجارب في العلوم الاجتماعية ونموذجهم من الديمقراطية. وخلال سنوات الحرب، كانت إيران في وضع غير عادي حيث احتلتها القوى الحليفة الثلاث الكبرى، التي كانت حريصة على الحفاظ على طريق الإمدادات إلى روسيا. ومع ذلك، اغتنم ستالين الفرصة لتوسيع السلطة والأراضي السوفييتية، فاحتل ما أسماه "منطقة النفوذ" في المحافظات الخمس المجاورة لروسيا في شمال إيران. وفي هذا السياق، وجد الشاه الدعم من حزب توده اليساري

[١١] ميلاني، عباس. ٢٠١١. الشاه، لندن: ماكميلان، ص ١٥.

في المجلس الإيراني، الذي طالب بمنح امتيازات نفطية واسعة النطاق للسوفييت. وفي هذا السياق، تسببوا في نفور الليبراليين والقوميين على حد سواء، الذين خشوا التعدي الروسي على السيادة الإيرانية. وخلال هذه الفترة التي كانت بمثابة بؤرة للسياسة الديمقراطية في السنوات الأولى من حكم الشاه، بدأ ذوقه في الاستبداد والحكم الاستبدادي يتطور. وبتركيز اهتمامه على الجيش الذي اعتبره إقطاعيته الشخصية، بدأ تدريجيًا في تقليص صلاحيات البرلمان والحد من نفوذ الصحافة الناشئة. كانت هناك عشرات الصحف في طهران في ذلك الوقت، على الرغم من أن معظم المواطنين كانوا أميين. وكان العديد منها مجرد بوق للحركات السياسية الفئوية.

محمدرضا شاه بهلوي المستبد

وبدأ الشاه يستغل الأزمات على نحو متزايد كذريعة وفرصة لتقليص الأحزاب السياسية وحرية الصحافة في إيران. وفي هذا السياق وجد دعمًا جاهزًا من الملالي الذين كانوا حريصين على دعم النظام الملكي. ومنذ ثورة ١٩٧٩، بذل الملالي جهودًا كبيرة لتصوير أنفسهم كمعارضين صريحين لسلالة بهلوي، ولكن هذا لم يكن الحال. فقد كان الملالي والشاه حلفاء مقربين. وقد نجح الشاه الشاب في كسب ود الملالي بإلغاء الحظر الذي فرضه والده على ارتداء النساء للحجاب في الأماكن العامة، وقام بعدة رحلات إلى مدينة قم المقدسة لاستشارة رجال الدين. ولكن بحلول الخمسينيات من القرن العشرين، اصطدم مع محمد مصدق، القومي الإيراني المتحمس وعضو مجلس الشورى الذي الذي قاد تشريعًا في مجلس الشورى يدعو إلى تأميم صناعة النفط الإيرانية، الأمر الذي أنهى ما

يقرب من خمسين عامًا من الاحتكار البريطاني لاستخراج النفط الإيراني واستخراجه وأبحاثه وتسويقه وبيعه.

وفي مارس/آذار ١٩٥١، نجح مصدق في تمرير مشروع قانون في البرلمان لتأميم أصول شركة النفط الأنجلو-إيرانية، التي عُرفت فيما بعد باسم شركة البترول البريطانية. وكان رجل الأعمال البريطاني ويليام دارسي قد اشترى حق استغلال حقول النفط الإيرانية في عام ١٩٠١، ودفع للعائلة الحاكمة في البلاد ٢٠ ألف جنيه إسترليني إلى جانب وعد بالحصول على حصة ١٦٪ من الأرباح السنوية. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، اشترت الحكومة البريطانية ٥٢,٥٪ من أسهم الشركة، وشرعت في تحويل أسطولها البحري من الفحم إلى النفط. وبحلول أربعينيات القرن العشرين، كانت شركة النفط الأنجلو-إيرانية تدفع ضرائب سنوية للحكومة البريطانية أكثر مما تدفعه لإيران من إتاوات، الأمر الذي أثار غضب القوميين مثل مصدق. وبالنسبة لملايين الإيرانيين، كان مصدق يرمز إلى السيادة الإيرانية والوطنية.

ولما رأى الشاه أن نفوذ مصدق وشعبيته قد ازدادت، لم يكن أمامه من خيار سوى تعيينه رئيسًا للوزراء في إبريل/نيسان ١٩٥١. وخلال فترة ولايته القصيرة (أبريل/نيسان ١٩٥١-أغسطس/آب ١٩٥٣) وقف في وجه التدخل غير المشروع للشاه في شؤون الحكومة، واكتسب عداوة الشاه وبلاطه. وبدأت فترة من الصراع والتوتر استمرت عامين، وبلغت ذروتها في عام ١٩٥٣، عندما حاول الشاه عزل مصدق، لكن الاحتجاجات الجماهيرية التي أعقبت ذلك من قبل أنصاره أجبرت الشاه على الفرار من البلاد. وبمساعدة سرية من الأميركيين والبريطانيين في ما أطلق عليه "عملية أجاكس"، أعيد محمدرضا إلى السلطة في انقلاب بعد بضعة أيام، واعتقل قادة الانقلاب مصدق، واتهموه بالخيانة، وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وبعد إطلاق سراحه، ظل قيد الإقامة الجبرية لبقية حياته. وكانت هذه علامة مشؤومة على الاستبداد المتزايد للشاه.

محمد مصدق

وقد يزعم البعض أن الإطاحة غير القانونية بمحمد مصدق من رئاسة الوزراء من خلال انقلاب أجنبي دعماً للشاه كديكتاتور لإيران، أطاحت بما تبقى من العملية الديمقراطية في إيران وأنهت أي آمال في إجراء إصلاحات برلمانية في إيران. والآن ينظر المثقفون الشباب في إيران إلى الشاه وبلاطه باعتبارهما يخدمان المصالح الأجنبية والقوى المنخرطة في الاستغلال الاقتصادي والسياسي للبلاد.[١٢]

وبعد أن عاد إلى السلطة، استبدل محمدرضا شاه شركة النفط المؤممة بتحالف نفطي دولي يتقاسم الآن ثروات النفط الإيرانية مع الشركات الأميركية. وبدعم من الولايات المتحدة، أطلق مبادرتين رئيسيتين لإعداد إيران للاندماج في السوق العالمية ودخول التكتلات الأميركية في المقام الأول. الأولى "الثورة البيضاء"، حيث تضمنت إصلاحات رمزية مثل منح المرأة حق التصويت، وتحسين تعويضات العمال الصناعيين، وتوزيع الأراضي المصادرة من الأرستقراطية القديمة على المزارعين. وكان الإصلاح من الأعلى يهدف إلى الحفاظ على أنماط القوة التقليدية وحماية حكم الشاه من جيل شاب يسعى بشكل متزايد إلى الحريات السياسية والعدالة الاجتماعية.

[١٢] في ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٣، احتجاجًا على الشاه باعتباره دمية في يد القوى الأجنبية، أضرب الطلاب في طهران. وفتحت شرطة الشاه النار على الطلاب في جامعة طهران، فقتلت ثلاثة منهم. وحتى يومنا هذا، يُحتفل بيوم السابع من ديسمبر/كانون الأول (١٦ آذار/مارس في التقويم الإيراني) باعتباره "يوم الطالب" في الجامعات في مختلف أنحاء إيران.

لقد حلت الإصلاحات الزراعية محل النبلاء وملاك الأراضي في مجموعة جديدة أكثر قوة من المزارعين التجاريين. وأصبحت عائلة بهلوي نفسها أبرز المزارعين التجاريين الجدد. ولم يحصل الفلاحون ككل على الأراضي. ولم يحصل سوى نصف سكان الريف تقريبًا على أي أرض، ولم يحصل العديد من الأشخاص الذين حصلوا على الأراضي على ما يكفي لإعالة أنفسهم.[١٣] وبسبب عدم قدرتهم على البقاء اقتصاديًا، دفع الفلاحون إلى الفقر المدقع. وقد تسبب هذا بدوره في هجرة ضخمة إلى المراكز الحضرية، مما أدى إلى ظهور فقراء حضريين جدد في إيران والذين سيعملون كعمالة رخيصة لخدمة خطط الشاه في التصنيع.

وكانت مبادرته الثانية، استجابة للمطالب الأمريكية بمزيد من الانفتاح السياسي في إيران، تتضمن إنشاء حزبه "رستاخيز" (البعث) الذي كان خاضعًا بالكامل لسيطرة نظام الشاه وأصبح الحزب السياسي القانوني الوحيد في إيران، مما أدى فعليًا إلى تحويل البلاد إلى دولة ذات حزب واحد. أطلق الجناح الشبابي لحزب "رستاخيز" حملة ضخمة ضد الاستغلال التجاري ضد تجار البازار، ووصفهم بأنهم "أعداء الدولة". ولقد أدى هذا على الفور إلى تنفير نسبة كبيرة من السكان.

ففي عام ١٩٥٨، ساعد الأميركيون في تشكيل جهاز الشرطة السرية المرعب "السافاك" بمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، وبدأ الشاه حملة قمع قاسية على حركات المعارضة، في حين كان يثير شبح الشيوعيين والإسلاميين المتطرفين.

شعار الشرطة السرية "السافاك"

وحتى يومنا هذا، لا يزال أحد سجون الشاه سيئة السمعة حيث كان المعتقلون يتعرضون للتعذيب بشكل روتيني، محتفظًا به كمتحف في طهران. وكان "سجن عبرت" (كميته مشترك) [*بالفارسية*] مخصصًا للسجناء السياسيين الذين عارضوا الشاه ونظامه الملكي المدعوم من أميركا. وكان السجناء هنا يجردون من ملابسهم،

[١٣] سياوشي، سوسان. ١٩٩٠. القومية الليبرالية في إيران: فشل حركة. بولدر، كولورادو: مطبعة وست فيو، ص ٢٨.

ويربطون إلى الأسرة، ويجلدون بالكابلات.[١٤] وكان يتم توجيه الصدمات الكهربائية إلى أجزاء حساسة من الجسم. وكان من الممكن أيضًا حبس السجناء في قفص معدني مزود بموقد غاز تحته، والمعروف باسم "الصندوق الساخن". وظل هذا السجن قيد الاستخدام بعد ثورة عام ١٩٧٩، حيث كان بمثابة غرفة تعذيب لمعارضي خميني حتى عام ٢٠٠٠.

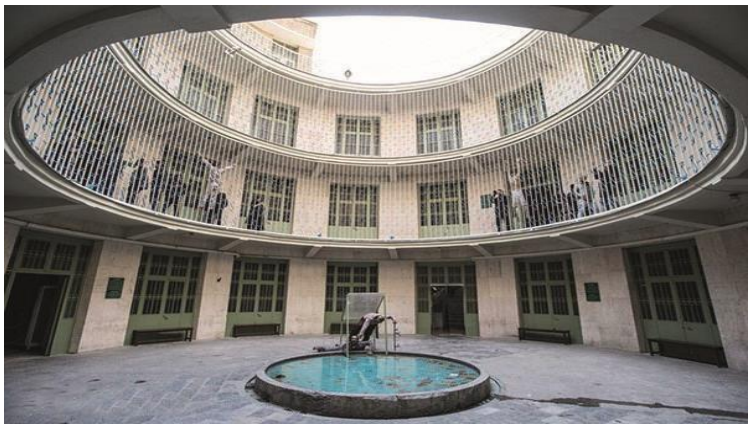

"سجن عبرت" هو اليوم متحف

[١٤] وفي تقرير صدر عن منظمة العفو الدولية في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، قالت المنظمة: "إن شاه إيران يحتفظ بصورته الخيرية على الرغم من أعلى معدل لعقوبة الإعدام في العالم، وعدم وجود نظام صالح للمحاكم المدنية وتاريخ التعذيب الذي لا يصدق".

الفصل الثالث

ظهور الدكتاتورية

بحلول أوائل سبعينيات القرن العشرين، كانت هناك علامات متزايدة على أن شغف الشاه المزدوج بالتحديث والقمع السياسي بدأ يؤتي بنتائج عكسية. فقد خلق حظر الشاه لجميع الجماعات السياسية باستثناء حزب رستاخيز خيبة الأمل والإحباط بين سكان إيران الذين بلغ عددهم آنذاك ٢٥ مليون نسمة. وأدت محاولاته لتغريب إيران دون استشارة الشعب إلى السخط. ورغم أنه ساعد بجهوده في بناء الطبقة المتوسطة في إيران، فإن رفضه السماح لها بالتعبير عن رأيها في الشؤون الوطنية تسبب في استياء عميق وخلق تفاوتًا هائلًا ومزيدًا من الفقر. فقد استثمرت شريحة غنية من المجتمع في حكم الشاه، ثم حُرمت الطبقة المتوسطة والأغلبية الدنيا من الحرية.

وكان هوس الشاه بالقيم الغربية يدفع شعبه ببطء إلى استعادة دينهم، كما أدت حملته الوحشية على الأصوات المعارضة إلى تأجيج المطالبات بإسقاطه. لقد استخدم روح الله خميني، الذي نُفي إلى النجف بالعراق في عام ١٩٦٤ وظل صامتًا علنًا حتى العام الذي سبق الإطاحة بالشاه، وقته في العراق ثم في فرنسا لحشد الدعم لمبادئه الأصولية الإسلامية من الملالي والطلاب، بينما كانت المقاومة ضد الدكتاتورية داخل إيران تنمو بشكل مطرد.

وعلى هذه الخلفية، في خريف عام ١٩٦٥، أسس ثلاثة من خريجي الجامعات الشباب، وهم محمد حنيف نجاد وسعيد محسن وعلي أصغر بديع زادكان، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، وهي حركة سياسية تشكلت لمعارضة الدكتاتورية الفاسدة والقمعية لرضا شاه بهلوي والحكم المطلق للملك. وقد نمت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية لتصبح أكبر وأنشط حركة سياسية في تاريخ إيران.[١٥]

[١٥] وعندما ترشح مسعود رجوي، الأمين العام للمنظمة آنذاك، للرئاسة في عام ١٩٨٠، حظي ترشيحه بتأييد "مجموعة كبيرة من المنظمات المستقلة... لقد أصبحت منظمة مجاهدي خلق طليعة المعارضة العلمانية للجمهورية الإسلامية". (انظر إبراهيميان، إرواند. ١٩٨٩. المجاهدون الإيرانيون، مطبعة جامعة ييل، ص ١٩٨). وبعد أن اعترض خميني على ترشيح رجوي، كتبت صحيفة لوموند الفرنسية اليومية: "وفقًا لتقديرات مختلفة، لو لم يعترض إمام خميني على ترشيحه في الانتخابات الرئاسية في يناير/كانون الثاني الماضي، لكان السيد رجوي قد حصل على عدة ملايين من الأصوات". (انظر إريك رولو، تقرير من طهران، لوموند، ٢٩ مارس/آذار ١٩٨٠).

محمد حنيف نجاد، علي أصغر بدزادكان، سعيد محسن

ولكن في سبعينيات القرن العشرين، أسفرت حملة قمع وحشية شنتها شرطة السافاك السرية على المنظمة وأعضائها عن إعدام مؤسسي منظمة مجاهدي خلق الأصليين، وكامل قيادتها تقريبًا وسجن معظم أعضائها وأنصارها، بما في ذلك مسعود رجوي، الذي كان آنذاك عضوًا في قيادة منظمة مجاهدي خلق. كان مسعود رجوي خريج قانون سياسي من جامعة طهران وانضم إلى منظمة مجاهدي خلق عندما كان في الثامنة عشرة من عمره. ولم ينجُ من الإعدام إلا بفضل جهود شقيقه الأكبر البروفيسور كاظم رجوي، المدافع الشهير عن حقوق الإنسان الذي قاد حملة دولية في الغرب، والتي شملت تأمين دعم فرانسوا ميتران والعديد من القادة الدوليين ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك منظمة العفو الدولية. وفي حين كان مسعود رجوي وبقية الكوادر القيادية لمنظمة مجاهدي خلق في السجن، عانت المنظمة من نكسة داخلية.[١٦]

في الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥، استغل العديد من الأفراد، بما في ذلك أحد الأعضاء الذي هرب من السجن واكتسب بعض الشهرة بين المعارضة، الفراغ القيادي في المنظمة وانتقدوا التفسير التقدمي الواضح للإسلام من جانب القيادة الأصلية. وأعلن بشكل غير ديمقراطي عن تغيير في أيديولوجية المنظمة واتجاهها على أسس

[١٦] بلومفيلد، لينكولن جونيور ٢٠١٣. مجاهدي خلق (MEK)، جامعة بالتيمور، ص. ١٤.

ماركسية. أما الأعضاء المتبقون خارج السجن، الذين رفضوا بشدة خيانة مؤسسي منظمة مجاهدي خلق ورؤيتهم لإيران المستقبلية، فقد عارضوا بشدة هذا الانقلاب الماركسي داخل المنظمة.[١٧] لكن الفصيل الماركسي انخرط في عدة هجمات مسلحة ضد أفراد أمريكيين متمركزين في إيران كوسيلة لتعزيز سلطته على المنظمة.[١٨] حتى أن الفصيل قتل العديد من الأعضاء رفيعي المستوى في المنظمة الذين كانوا يحاولون منع الانقلاب. ووفقًا للخبراء الدوليين الذين فحصوا عن كثب أحداث السبعينيات، فإن هذه الأنشطة المسلحة كانت تهدف إلى اكتساب اليد العليا وإسكات أي معارضة للتغيير في أيديولوجية المنظمة واستراتيجيتها. لقد كتب مسعود رجوي، رغم وجوده في السجن، كتاباً ينتقد هؤلاء المنحرفين، ويدين بشدة هؤلاء الأفراد وأفعالهم. واستمر في لعب دور حيوي في إعادة المنظمة إلى مبادئها وأيديولوجيتها التأسيسية الحقيقية والأصلية.[١٩] وبالتالي لا يمكن تحميل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أفعال الفصيل الماركسي الذي لم تلعب فيه أي دور.

وبعد إطلاق سراحهم من السجن في عام ١٩٧٩، شرع مسعود رجوي وغيره من كبار أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في إعادة هيكلة المنظمة. وبسبب النظرة القومية للمجموعة والقيم الديمقراطية والنظرة الحديثة التقدمية للإسلام، فقد كانوا الرائدين الطبيعيين في ثورة ١٩٧٩. وبسبب تفسيرهم المتسامح والتقدمي للإسلام، قدمت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية الإلهام الإيديولوجي لملايين الإيرانيين الذين أدت احتجاجاتهم الوطنية في نهاية المطاف إلى إسقاط شاه إيران في عام ١٩٧٩.

وأرادت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية حكومة علمانية وانتخابات ديمقراطية واقتراعًا عامًا لتكون أساس

[١٧] نفس المرجع، ص١٨.

[١٨] وقد استنكرت هذه المجموعة المنشقة "التوجه الإسلامي للمنظمة لصالح الخط الماركسي اللينيني وطردت الأعضاء الذين لم يلتزموا به. وذهب الفصيل الماركسي اللينيني إلى حد استخدام أساليب إرهابية مثل إحراق شريف واقفي، أحد زعماء الفصيل الإسلامي، من أجل السيطرة على المنظمة... وفي عام ١٩٧٥، نفذ المجاهدون الماركسيون اللينينيون، الذين دعوا إلى عمليات حرب العصابات المسلحة في المدن، العديد من الأعمال الإرهابية، من بينها اغتيال العقيد تيرنر والعقيد شايفر، ثم الجنرال برايس لاحقًا". (مجلة الشرق الأوسط، المجلد ٤١، العدد ٢، ربيع ١٩٨٧).

[١٩] منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، "التحليلات التربوية لبيان الانتهازيين اليساريين الزائفين"، ربيع ١٩٧٩.

الشرعية السياسية.[٢٠] ومع ذلك فإن تفسيرهم للإسلام وما يطمحون إليه لإيران المستقبلية كان يتناقض بشكل صارخ مع نوايا خميني، رجل الدين الشيعي المتعصب الذي عاد مؤخرًا إلى إيران من المنفى.[٢١] لقد نفى الشاه خميني في عام ١٩٦٤، بسبب بروزه المتزايد كزعيم ديني، ومعارضته لبرنامج الشاه الموالي للغرب الذي قاده خميني من منظور مناهض للحداثة والتقليدية.

مسعود رجوي

[٢٠] ويكتب إبراهيميان: "في انتقاد السجل السياسي للنظام، نقلت منظمة مجاهدي خلق قضية الديمقراطية إلى مركز الصدارة. وزعموا أن النظام قد خالف كل الوعود الديمقراطية التي قطعها أثناء الثورة؛ وأن الهجوم على أي مجموعة هو هجوم على جميع المجموعات؛ وأن قضية الديمقراطية "ذات أهمية أساسية". انظر إبراهيميان، المصدر السابق، ص ٢٠٩.

[٢١] وفي أول خطاب عام له بعد الثورة، والذي نشر في صحيفة كيهان في ٢٥ يناير/كانون الثاني ١٩٧٩، ص ٤، قال مسعود رجوي: "إن إسلامنا ليس من النوع الذي يحصر النضال في قوة أو مجموعة خاصة. ألم يقل قائدنا [الإمام الحسين]: إذا كنت لا تؤمن بأي دين، فكن على الأقل حراً في تفكيرك؟". وكتبت صحيفة لوموند الفرنسية في ذلك الوقت أن الرسالة الأيديولوجية والسياسية لرجوي كانت أن "الحرية هي جوهر التطور والرسالة الأساسية للإسلام والثورة" (لوموند، باريس، ٢٩ مارس/آذار ١٩٨٠).

الفصل السابع

كشف النقاب عن أنصار الشاه

كانت أول مجموعة من الإيرانيين الذين غادروا إيران بعد ثورة ١٩٧٩ تتألف من مجموعة متنوعة من أنصار الشاه الذين كانوا يأملون في العودة إلى وطنهم ذات يوم. وقد حظوا بدعم واسع النطاق من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا ومصر. وفي السنوات القليلة الأولى، أعلن بعض جنرالات الشاه عن تشكيل قوة قتالية تتألف من ضباط الشاه العسكريين في تركيا وعلى الحدود الإيرانية. وكان لديهم دعم مالي ضخم. ولكن سرعان ما انكشفت الحيلة باعتبارها حيلة دعائية، وتوقفت مثل هذه الأنشطة تمامًا بحلول عام ١٩٨٤.

على مدى العقود الأربعة الماضية، تشكلت مجموعات عديدة، ثم تم حلها، أو تفككت تحت لواء الملكية الإيرانية. وعلى الرغم من وجود موارد مالية وفيرة على ما يبدو، وعلى الرغم من هجرتهم الجماعية من إيران في عام ١٩٧٩، لم تتمكن الجماعات الملكية قط من تحويل نفسها إلى قوة سياسية قابلة للحياة. وهناك العديد من الأسباب وراء هذا الخلل الوظيفي. فمن ناحية، رفض معظم الشعب الإيراني الملكية بشكل قاطع. لقد حان وقتهم وانقضى في إيران. من ناحية أخرى، أدى الفساد المستشري بين قادة أنصار الشاه، بالإضافة إلى المناوشات السياسية اليومية، إلى انقسامات عميقة بين عددهم. وعلى الرغم من ذلك، حافظت العناصر الملكية على التعاملات التجارية والثقافية مع إيران في ظل حكم الملالي، واستغل النظام هذه الفرصة على نطاق واسع وعميق للتسلل إلى صفوفهم وتوجيههم بما يتماشى مع أهدافه الخاصة.

وعلى الرغم من وجود بعض الأشخاص في إيران الذين قد لا يزالون يؤمنون بالنظام الملكي، إلا أنه لا توجد مجموعة سياسية ملكية داخل إيران. الغالبية العظمى من أولئك الذين كانوا على قيد الحياة أثناء ثورة ١٩٧٩ رفضوا النظام الملكي. لا يوجد ما يشير إلى أن الجيل الجديد لديه أي ميل أو رغبة في استعادة النظام الملكي في إيران. كان المؤشر الأكثر أهمية لعدم وجود دعم للحركة الملكية هو انتفاضات يناير ٢٠١٨، وتحديدًا انتفاضات نوفمبر ٢٠١٩، حيث رفض الشعب الإيراني تمامًا اقتراح رضا بهلوي بالعصيان المدني والتعاون مع الحرس الثوري

الإيراني.[٢٢] ولقد فشلت الحيل الدعائية المنعزلة التي ادعت دعم النظام الملكي، والتي نفذها عملاء النظام لتشويه مطالب المتظاهرين، في منح أنصار الشاه أي مصداقية. ولكنها كشفت عن الكيفية التي يلعب بها النظام بورقة أنصار الشاه.

رضا بهلوي - ولي العهد المعلن لإيران

في عام ١٩٨٠، بعد وفاة والده، أعلن رضا بهلوي نفسه رضا شاه الثاني، وقال إنه يريد نظامًا ملكيًا دستوريًا مثل ملك إسبانيا. ورغم زعمه أنه يريد أن يتمتع الشعب الإيراني بالحرية في اختيار ما إذا كان يريد إعادته ملكًا، فإنه أعلن نفسه شاهًا أو ملكًا أثناء وجوده في مصر، رغم أن بعض أنصار الشاه يعارضونه باعتباره الشاه القادم. ولكن مرة أخرى، وعلى الرغم من الموارد المالية الوفيرة، لم يتمكن قط من حشد أنصار النظام الملكي في المنفى وتشكيل مجموعة أو منظمة متماسكة خلال العقود الأربعة الماضية، وهو ما يؤكد حقيقة مفادها أن النظام الملكي قوة منفقة تنتمي إلى الماضي وليس لديها ما تقدمه لمستقبل إيران.

لعدة سنوات، كان رضا بهلوي المتحدث باسم منظمة تُعرف باسم المجلس الوطني الإيراني، وأعلن عن تشكيلها في مقابلة أجراها في ٧ مارس/آذار ٢٠١٣. والطريقة التي تشكل بها المجلس تكشف الكثير أيضًا. ففي أواخر عام

[٢٢] في حين يلعب الحرس الثوري الإيراني دورًا محوريًا في قمع المتظاهرين في الشوارع، فقد دعم رضا بهلوي بشكل روتيني "قواعد" الحرس الثوري الإيراني في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، قال لمركز أبحاث في واشنطن: "يتعين على الناس إرسال إشارات إلى الباسيج وباسداران [الحرس الثوري الإيراني]، والعكس صحيح. وأننا قادرون على الوقوف معًا بدلًا من الاستمرار في العداء لبعضنا البعض" (مقابلة مع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨).

٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠، ترك ثلاثة دبلوماسيين سابقين للنظام الإيراني مناصبهم للانضمام إلى الحركة الخضراء في الخارج. وكان الأفراد الثلاثة أعضاء في اللجنة التنسيقية لما أطلقوا عليه "حركة الأمل الخضراء"، وشكلوا مجموعة جديدة أطلقوا عليها "حملة السفارة الخضراء". وكان أحد مؤسسي "حركة الأمل الخضراء" هاشمي رفسنجاني، أحد المساعدين والمستشارين الرئيسيين لمؤسس النظام والمرشد الأعلى روح الله خميني.

وفي النصف الثاني من عام ٢٠١١، اقترحت "حملة السفارة الخضراء" تشكيل حزب سياسي بديل. لقد روى علي أكبر أمير مهر، أحد الأعضاء المؤسسين الثلاثة لحملة السفارة الخضراء، كيف اتصلوا بمجموعة واسعة من جماعات المعارضة التي كانت تدافع عن إسقاط النظام، طالبين التضامن، لكن تلك الجماعات لم ترحب بالدعوة. ومن ناحية أخرى، كان رضا بهلوي أول من دعمهم. وفي مقابلة أجريت معه يوم الاثنين ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، قال أمير مهر: "اتصلنا بزعماء العلمانيين الديمقراطيين، والموجة الخضراء، والجبهة الوطنية، والمتدينين الوطنيين الساعين إلى حل النظام، وأنصار الشاه الدستوريين، والجمهوريين، واليساريين المستقلين والوطنيين وغير المنتمين، الذين سعوا جميعًا إلى الإطاحة بالنظام وليس الإصلاح، ودعوناهم بتواضع إلى الاتحاد معنا. وربما تفاجأ عندما تعلم أن أول شخص رحب بدعوتنا كان رضا بهلوي..."

لقد أصبح من الواضح أن النظام الديني قد اخترق حركة المجلس الوطني الإيراني الملكي، بل وساعد رضا بهلوي في إعداد ميثاقه، والذي لا يوجد في نسخته النهائية أي بند يطالب بإسقاط أو إزالة أو تغيير نظام ولاية الفقيه. وقد أدان بعض أنصار الشاه تورط رضا بهلوي مع هذه المجموعة وحذروه من أنه كما في الماضي، قد خدعته وزارة الاستخبارات التابعة للملالي.

وبدا من تصريحات أدلى بها خلال الانتفاضات الوطنية في إيران عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، أن رضا بهلوي يعتقد أنه يستطيع تحقيق تغيير النظام من خلال التعاون مع الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج شبه العسكرية! وهو يزعم أنه على اتصال ببعض العناصر داخل الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج، مؤكدًا أنه حتى بعد الإطاحة بالنظام، ستكون نفس القوات ضامنة للانتقال السلمي للسلطة. ويبدو أن رضا بهلوي، باعترافه، مرتبط بعناصر داخل الحرس الثوري الإيراني والباسيج.

وكانت الملكية في إيران مؤسسة غير شرعية واستبدادية أطاحت بها ثورة شعبية. إن فكرة عودة الملكية إلى إيران هي فكرة بالية تاريخيًا مثل عودة الملكية إلى فرنسا أو روسيا، أو حتى العراق وأفغانستان. مثل هذا الخيال غير ذي صلة ولا يستحق التفكير الجاد.

ويلعب النظام الإيراني بورقة الملكية كحيلة للحفاظ على حكم رجال الدين وحرمان الشعب الإيراني من حقه في الحكم الذاتي والسيادة. كما يتم الترويج لأنصار الشاه من وقت لآخر من قبل الدوائر السياسية الغربية المنفصلة عن واقع إيران. انضم أعضاء سابقون في السافاك، الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أخرى بعد الثورة، إلى أجهزة الاستخبارات في بلدانهم التي تبناها حديثًا. ولكن مع صعودهم في الرتب، قام هؤلاء الأعضاء الجدد في مجتمعات الاستخبارات الغربية بتشويه تحليلات الاستخبارات المهنية للأحداث في إيران على أساس ميل إلى استعادة النظام الملكي المرفوض، والتحريض ضد القوى الديمقراطية المحلية الحقيقية مثل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

ولا يمتلك الملكيون الإيرانيون أي قدرة تنظيمية شعبية سواء في إيران أو في أي مكان آخر. وخلال السنوات الأربعين الماضية، لم يلعب الملكيون أي دور أو يدفعوا أي ثمن في محاربة النظام. ليس لدى رضا بهلوي أي خطط ملموسة لتغيير النظام بخلاف الحديث عن خيال التعاون مع قوات النظام القمعية مثل الحرس الثوري الإيراني والباسيج. وليست لديه خطط لمستقبل إيران، حتى موقعه الرسمي على الإنترنت لا يدعي أنه لديه برنامج لمستقبل إيران.

ستروان ستيفنسون

ستروان ستيفنسون هو منسق "حملة من أجل التغيير في إيران" (CiC)، وكان عضوًا في البرلمان الأوروبي ممثلًا لإسكتلندا (١٩٩٩-٢٠١٤)، ورئيسًا لوفد البرلمان للعلاقات مع العراق (٢٠٠٩-٢٠١٤) ورئيسًا لمجموعة أصدقاء إيران الحرة (٢٠٠٤-٢٠١٤). ستروان هو أيضًا رئيس لجنة "البحث عن العدالة" (ISJ) لحماية الحريات السياسية في إيران، وهو محاضر دولي وكذلك رئيس الجمعية الأوروبية لحرية العراق (EIFA).

ستروان ستيفنسون

ستروان ستيفنسون، عضو حزب المحافظين الاسكتلندي الذي مثل اسكتلندا في البرلمان الأوروبي لمدة ١٥ عامًا، هو تجسيد للمبادئ الديمقراطية. تركيزه منذ سنوات طويلة على انتهاكات حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، لا سيما في العراق وإيران، ومعرفته المباشرة بحقيقة منظمة مجاهدي خلق والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، منحتاه خبرة عميقة وثقلًا أخلاقيًا جعله من أبرز المنتقدين الدوليين للفاشية الدينية في إيران، وشاهدًا لا يُطعن في شهادته على الطبيعة الحقيقية وأهداف المقاومة المنظمة التي تقودها مريم رجوي.

فرغم عقود من الدعاية التي روج لها النظام، فإن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية هو حركة مقاومة نسائية القيادة، سلمية، مكرسة لسيادة الشعب، وفصل الدين عن الدولة، والمساواة بين الجنسين، وإنهاء عقوبة الإعدام، وتحقيق الشرعية السياسية عبر صناديق الاقتراع، والالتزام بالمعايير الدولية، وإيران خالية من السلاح النووي. ولم ينخرط أي من أعضائه في أعمال إرهابية.

لم يعد بوسع السياسيين الغربيين – أو المراسلين والأكاديميين وخبراء مراكز البحوث – أن يبقوا "منفصلين عن واقع إيران". فلو طُلب منهم الخضوع لاختبار حول ١٠٠ حقيقة أساسية واردة في هذا الكتاب عن تطور إيران السياسي، لفشل أغلبهم فشلًا ذريعًا.

بإنتاجه هذا العمل المتميز، لم يترك ستروان ستيفنسون لهم أي عذر.